



الحاكمة كاثيري هو كول

للنشر فوراً: 2022/6/29

كشفت الحاكمة هو كول عن ضبط أسلحة جديدة وبيانات الجريمة تظهر تقدماً في مكافحة وباء العنف المسلح في عام 2022، صادرت شرطة الولاية 662 بندقية، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 98 في المائة مقارنة بنفس الفترة في عام 2021

زادت مضبوطات بندقية الأشباح بنسبة 38 في المائة مقارنة بنفس الفترة في عام 2021

في عام 2022، أجرت شرطة الولاية 346 تحقيقاً لتتبع الأسلحة، أسفر عن 70 مقترحاً استقصائياً عبر 22 دولة

تتزامن الجهود المضنية مع أول انخفاض في أعمال العنف المسلح في مدينة نيويورك منذ أكثر من عامين وانخفاض حوادث إطلاق النار بنسبة 12 في المائة في مدينة نيويورك مقارنة بالعام الماضي

انخفاض حوادث إطلاق النار ما يقرب من 7 في المائة في 20 ولاية قضائية تشارك في مبادرة القضاء على العنف بالسلاح في الولاية

تواصل الحاكمة هو كول العمل عن كثب مع الهيئة التشريعية بشأن السياسة الجديدة ردًا على قرار المحكمة العليا الخفي؛ تعيين الجلسة الاستثنائية ليوم الخميس

كشفت الحاكمة كاثيري هو كول اليوم عن بيانات جديدة حول مصادرة الأسلحة، والتحقيقات في تعقب الأسلحة، والجرائم المتعلقة بالأسلحة، والتي تشير إلى أن الجهود المكثفة والاستثمارات الاستراتيجية بولاية نيويورك لمكافحة وباء العنف باستخدام الأسلحة النارية بدأت تظهر بوادر تقدم. تتضمن البيانات زيادة كبيرة على أساس سنوي في مصادرة أسلحة شرطة الولاية والأسلحة التي لا يمكن تعقبها - كلاهما يتزامن مع تشكيل فرقة العمل المشتركة بين الولايات المعنية بالأسلحة غير القانونية. كما سلطت الحاكمة الضوء على أول انخفاض ملحوظ في الجرائم باستخدام الأسلحة في مدينة نيويورك منذ أكثر من عامين - مع انخفاض بنسبة 12 في المائة في حوادث إطلاق النار خلال العام الماضي. خارج مدينة نيويورك، شهدت 20 سلطة قضائية مشاركة في مبادرة الولاية للقضاء على العنف المتضمن استخدام الأسلحة انخفاضاً بنسبة 7 بالمائة تقريباً في حوادث إطلاق النار مقارنة بالعام الماضي.

صرحت الحاكمة هو كول: "مع استثمار الدولة الكبير في برامج منع العنف باستخدام الأسلحة النارية والتعاون غير المسبوق بين وكالات إنفاذ القانون، بدأنا نشهد تقدماً ذا مغزى في جهودنا الشاملة للقضاء على العنف باستخدام الأسلحة في مجتمعاتنا. نعمل على تكثيف جهودنا بقوة لإخراج الأسلحة الفتاكة - بما في ذلك الأسلحة التي لا يمكن تعقبها - من شوارعنا، وطورنا المئات من خيوط التحقيق في 22 ولاية - مما أدى إلى أول انخفاض ملحوظ في العنف باستخدام السلاح منذ أكثر من عامين. في حين أن هذا تقدم لا يمكن إنكاره، فإن عملنا بدأ للتو. في أعقاب قرار المحكمة العليا المتهور بإلغاء شرط "السبب الصحيح" لقانون الحمل الخفي في نيويورك، سأعقد جلسة استثنائية للهيئة التشريعية غدًا، حيث سنقوم بسن سياسة جديدة تنظم بعناية الوصول إلى تصاريح حمل خفية ضمن حدود القرار. تعمل هيئة مكنتي مع الهيئة التشريعية على مدار الساعة لإنجاز ذلك بالشكل الصحيح. لن يوقفنا شيء عن حماية سكان نيويورك".

صرح نائب الحاكم أنطونيو ديلجادو: "إنني أنضم إلى الحاكمة هوكول في الدعوة إلى قوانين حيادية مستدامة قانونيًا للأسلحة النارية من شأنها أن تحافظ على سلامة سكان نيويورك". "تحرز فرقة العمل المشتركة بين الولايات والمعنية بالأسلحة غير القانونية تقدمًا كبيرًا، ولكن لا يزال هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به لضمان عدم وقوع الأسلحة في الأيدي الخطأ، ومع اجتماع الهيئة التشريعية هذا الأسبوع، نأمل في الحصول قريبًا على قوانين حمل خفية معقولة للمساعدة في حماية سكان نيويورك في وسائل النقل العام وفي الأعمال التجارية".

أوجزت الحاكمة هوكول هذه النقاط البارزة الرئيسية خلال مؤتمر صحفي عقب اجتماع فريق العمل المشترك بين الولايات المعنية بالأسلحة غير المشروعة في مركز استخبارات ولاية نيويورك (NYSIC) في إيست غرينبوش. ضم الاجتماع ممثلين عن أجهزة إنفاذ القانون من ولاية كونيتيكت، وماين، وماساتشوستس، ونيو هامبشاير، ونيوجيرسي، وبنسلفانيا، وفيرمونت، وكيبيك، بالإضافة إلى مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية والمتفجرات وإدارة شرطة مدينة نيويورك. تشمل النقاط البارزة الرئيسية ما يلي:

- بين يناير ويونيو، صادرت شرطة الولاية 662 بندقية. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 98 في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.
- ارتفعت عمليات مصادرة الأسلحة من خارج مدينة نيويورك (شرطة الولاية + سلطات قضائية أخرى غير تابعة لمدينة نيويورك) بنسبة 94 بالمائة مقارنة بعام 2020 و40 بالمائة مقارنة بعام 2021.
- منذ بداية العام وحتى الآن، أجرت شرطة الولاية 346 تحقيقًا لتتبع الأسلحة النارية. من هذه التحقيقات، أحالوا 70 خيطًا استقصائيًا إلى 22 ولاية. هذه الحالات عبارة عن تحقيقات مع سكان تلك الولايات الذين تم القبض عليهم في نيويورك لحيازتهم أسلحة نارية والاتجار بها بشكل غير قانوني.
- زادت مضبوطات الأسلحة التي لا يمكن تعقبها بنسبة 1800 في المائة منذ عام 2018، و212 في المائة منذ عام 2020، و38 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. استولت قوات تطبيق القانون على مستوى الولاية على 360 سلاح من الأسلحة التي لا يمكن تعقبها منذ بداية العام. استولت شرطة الولاية على 65 سلاح من الأسلحة التي لا يمكن تعقبها في عام 2022، أي أكثر من أربعة أسلحة تم الاستيلاء عليها في عام 2021 بالكامل.

تُظهر البيانات التي تم الكشف عنها خلال إعلان اليوم أن التعاون المحسن بين المدن والولايات والشركاء الفيدراليين بدأ يوتي ثماره، لا سيما في مدينة نيويورك، التي شهدت أول انخفاض كبير في العنف المتضمن استخدام الأسلحة منذ مايو 2020. تعمل شرطة الولاية وإدارة الإصلاحات والإشراف المجتمعي بولاية نيويورك بشكل وثيق مع شرطة نيويورك وشركاء آخرين من خلال الشراكة الاستراتيجية لمنع العنف باستخدام السلاح وبالمقارنة بالعام الماضي، انخفضت جرائم القتل في مدينة نيويورك بنسبة 13 بالمائة وانخفضت حوادث إطلاق النار بنسبة 12 بالمائة.

تحرز هيئات إنفاذ القانون المحلية أيضًا تقدمًا ملحوظًا خارج مدينة نيويورك. توفر مبادرة الولاية للقضاء على العنف المتضمن استخدام الأسلحة - التي يديرها قسم خدمات العدالة الجنائية - تمويلًا حكوميًا لوكالات إنفاذ القانون المحلية للموظفين والمعدات والتدريب والمساعدة الفنية. تدعم مبادرة الولاية للقضاء على العنف المتضمن استخدام الأسلحة 20 قسمًا في 17 مقاطعة تمثل أكثر من 80 بالمائة من جرائم العنف في الولاية خارج مدينة نيويورك. مقارنة بالعام الماضي، انخفضت حوادث إطلاق النار التي تتضمن إصابة بنسبة 6 بالمائة تقريبًا و انخفض عدد ضحايا إطلاق النار بنسبة 7 بالمائة تقريبًا عبر الولايات القضائية الداعمة لمبادرة الولاية للقضاء على العنف المتضمن استخدام الأسلحة. يأتي الحد من العنف باستخدام السلاح هذا العام بعد زيادات كبيرة في هذه الولايات القضائية في عامي 2020 و2021، بما في ذلك زيادة بنسبة 75 في المائة في عمليات إطلاق النار التي تنطوي على إصابات من 2019 إلى 2020. من خلال العمل مع الهيئة التشريعية، حصلت الحاكمة هوكول على تمويل بقيمة 18.2 مليون دولار لمبادرة الولاية للقضاء على العنف المتضمن استخدام الأسلحة في **ميزانية الدولة للعام المالي 2023 - أكبر استثمار حكومي** في البرنامج منذ إنشائه عام 2014.

صرح مدير شرطة الولاية كيفين ب. بروين، "بفضل قيادة الحاكم والدعم المستمر لشرطة الولاية، نواصل العمل مع وكالات إنفاذ القانون على جميع مستويات الحكومة في ولاية نيويورك، حول الشمال الشرقي، وفي كندا، لإبطاء مد الأسلحة غير القانونية التي تجد طريقها إلى مجتمعاتنا. يركز أعضاؤنا ويلتزمون بالحد من العنف باستخدام السلاح، ونحن مشجعون بالتقدم الذي أحرزناه في الأشهر الأخيرة".

صرحت مفوضة خدمات العدالة الجنائية روسانا روسادو، "لقد كان العامن الماضيان صعبًا للغاية لشركائنا في مبادرة الولاية للقضاء على العنف المتضمن استخدام الأسلحة والمجتمعات التي يخدمونها. رأوا بأنفسهم الدمار الذي أحدثه العنف باستخدام السلاح، لكنهم يعرفون أيضًا أن الاستراتيجيات القائمة على الأدلة المنفذة من خلال مبادرة الولاية للقضاء على العنف المتضمن استخدام الأسلحة فعالة في الحد من إطلاق النار وإنقاذ الأرواح. نشكر الحاكمة هوكول على دعمها واستثمارها في هذه المبادرة وننتي على شركائنا في إنفاذ القانون للعمل الذي يقومون به يوميًا لخدمة وحماية زملائهم من سكان نيويورك."

تعقد الحاكمة هوكول جلسة غير عادية للهيئة التشريعية يوم الخميس، 30 يونيو لتمرير تشريع جديد لسلامة الأسلحة ردًا على قرار المحكمة العليا للولايات المتحدة في جمعية البندقية والمسدس بولاية نيويورك ضد بروين. عكس القرار سابقة قانونية عمرها 100 عام تتطلب من الأفراد إثبات "سبب مناسب" للحصول على ترخيص لحمل سلاح ناري خفي. واستجابة لذلك، تواصل الإدارة العمل عن كثب مع الهيئة التشريعية لوضع سياسة جديدة تنظم بدقة وحرص الوصول إلى تصاريح حمل خفية مع البقاء ضمن حدود القانون.

على الرغم من أن قرار المحكمة العليا له آثار طويلة المدى، إلا أنه ليس له تأثير فوري على ترخيص الأسلحة النارية أو السماح بها. هذا يعني أنه لا يمكن للأشخاص حمل سلاح ناري مخفي على الفور دون الحصول على التصاريح أو التراخيص المطلوبة حاليًا. اعتبارًا من الآن، لم تتغير عملية تقديم طلبات الحصول على ترخيص أو تصريح. يجب على الراغبين في تغيير حالة تصريحهم للحصول على تصريح "حمل غير مقيد" تقديم طلب إلى سلطة الترخيص المحلية المختصة. يستمر مالكي الأسلحة في اتباع القيود الحالية.

يعتمد إعلان اليوم على التزام الحاكمة هوكول المستمر بمهاجمة وباء العنف باستخدام السلاح في ولاية نيويورك بقوة. في وقت سابق من هذا الشهر، وقعت الحاكمة حزمة تشريعية تاريخية لتعزيز قوانين الأسلحة في الولاية على الفور وسد الثغرات الحرجة التي كشفتها مطلقو النار في بوفالو وأفالدي. حزمة العشر فواتير تحظر بيع الأسلحة نصف الآلية لأي شخص أقل من 21 عامًا من خلال طلب ترخيص، وتفرض قيودًا على شراء الدروع الواقية لأي شخص لا يعمل في مهنة مؤهلة، وتعزز قانون العلم الأحمر.

تتضمن ميزانية الدولة للعام المالي 2023 227 مليون دولار لتمويل مبادرات جريئة من شأنها تعزيز جهود منع العنف باستخدام الأسلحة النارية التي تبذلها جهات إنفاذ القانون والمنظمات المجتمعية. ويشمل 13.1 مليون دولار لتوسيع استخدام وحدات الاستقرار المجتمعي، و18 مليون دولار في الدعم المباشر لإنفاذ القانون المحلي لمنع العنف باستخدام الأسلحة النارية، و20 مليون دولار للاحتياجات الإقليمية في أعقاب العنف المسلح، و3 ملايين دولار لمكتب منع العنف باستخدام السلاح.

###

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418

[إلغاء الاشتراك](#)